الدور المصري الاقليمي في الخليج العربي في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي

م.رافع شريف ذنون
alaarajyrafea@gmail.com
كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل

EGYPTIAN REGIONAL ROLE IN THEARABIAN GULF DURING THE ERA OF PRESIDENT ABDEL FATTAH EL-SISI

Lecturer .Rafea Shareef Dhanoon
College of political Science/ University of Mosul

مستخلص

منذ اكثر من ثلاثة عقود كانت دول الخليج الشريك الرئيس لمصر في المنطقة العربية، وكان الطابع التعاوني الحاكم لطبيعة العلاقات المصرية – الخليجية، على الرغم من وجود ابعاد صراعية في بعض الفترات، والتي انحصرت في الاختلاف حول ممارسة الدور الاقليمي . فمصر لها تاريخ سياسي عريق من الممكن الاستفادة منه من خلال الممارسات وتقديم المشورات، كما لها باع طويل في الجوانب الثقافية بشتى انواعها ومستوياتها، كل ذلك من الممكن تقديمه مقابل جلب موارد مالية تساهم في بناء الاقتصاد وخلق فرص عمل، علاوة على العلاقات الانسانية التي تراكمت بحكم التحركات البشرية للمصريين والخليجيين، وهو ما قوى وضعية الدور المصري في هذه البقعة الجغرافية من العالم .

وقد تصاعد الجدل خلال السنوات الاخيرة، وبصفة خاصة في دوائر الصحافة والاعلام، حول افتراض مؤاده تقلص الدور الاقليمي المصري في الدائرة العربية، وبصفة خاصة انكماش مساحة تواجدها في المحيط الخليجي . ولم يكن هذا الجدل هو الاول من نوعه ولن يكون الاخير، فقد تصاعد هذا الجدل في نهاية عقد السبعينيات

فيما يعرف بعروبة مصر، ومدى وجود تعارض بين الاعتبارات الوطنية المصرية والالتزامات القومية .

كلمات مفتاحية: الدور الاقليمي المصري، الخليج العربي، الرئيس عبد الفتاح السيسي

Abstract

For more than three decades, the Gulf countries were the main partner for Egypt in the Arab region, and the cooperative nature was the ruling for the nature of Egyptian-Gulf relations, despite the existence of conflict dimensions in some periods, which were limited to the difference over the exercise of the regional role. Egypt has a long political history that can be drawn upon through practices and providing advice, and it has a long tradition in cultural aspects of all kinds and levels, all of which can be presented in exchange for bringing financial resources that contribute to building the economy and creating job opportunities, in addition to the human relations that have accumulated by virtue of Human movements of the Egyptians and the Gulf, which strengthened the position of the Egyptian role in this geographical area of the world.

he controversy has escalated in recent years, especially in the press and media circles, over the assumption that the Egyptian regional role will diminish in the Arab circle, and in particular the shrinking area of its presence in the Gulf region. This controversy was not the first of its kind and will not be the last. This controversy escalated at the end of the seventies in what is known as the Arabism of Egypt, and the extent of the existence of a conflict between Egyptian national considerations and national obligations .

Key words:, Egyptian role, the Arab Gulf, President Abdel Fattah el-Sisi.

المقدمة

لما كانت قضية دور الدولة في محيطها الاقليمي قد شغلت حيزا متناميا من شواغل الباحثين، فأننا وبأيجاز يمكن عد مفهوم الدور انه ينصب في الوظيفة او الوظائف الرئيسة التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في

سعيها لتحقيق اهداف سياستها الخارجية وهذا ما ينطبق على دور مصر الاقليمي وخاصة في الدائرة الخليجية، فعلى الرغم من ان عددا من الاكاديميين و السياسيين يرون انه منذ ان وقعت اتفاق السلام مع اسرائيل، فأن مصر قد فرضت قيودا ذاتية على دورها الاقليمي مما حدى بالقيادة السياسية المصرية في ان تصب جل اهتمامها على محاولة الانجاز في مسارات اخرى كالتحول الديمقراطي والتنمية في مختلف المجالات .

وبصرف النظر عن مدى النجاح او الاخفاق في تحقيق هذه المسارات، فأن الدور المصري الاقليمي راح يعاني في بعض الاحيان من التراجع او الانحسار في درجة الفاعلية على الساحة الاقليمية، وهذا بطبيعة الحال لا يرتبط فقط بقيود وسياسة ذاتية فرضتها القيادة السياسية المصرية على نفسها، وانما يرتبط بمجموعة من القيود الموضوعية السياسية والاقتصادية والتي تظهر على شكل تحديات تحد من قوتها على اداء دور اقليمي على الشكل الذي كان عليه الحال في الخمسينيات والستينيات حتى وان ارادت القيادة الحالية ان تؤدي هذا الدور .

ينطلق البحث من فرضية تنصب في ان هناك دورا لمصر بقيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي على المستوى الخليجي ضمن محيط دورها الاقليمي، وان هذا الدور المتجدد والمتغير له محددات ويواجه تحديات وعقبات سواء من داخل الساحة المصرية او على مستوى دول الخليج نفسها او على مستوى المحيط الاقليمي والدولي .

كما ان هناك اهدافا مهمة للبحث تبرز من خلال الكشف عن مدى سعي القيادة المصرية بزعامة السيسي على القيام بدور اللاعب الذي يمكن ان يكون على قدر متوسط في ادارة لعبة السياسة الاقليمية في المنطقة وذلك من خلال المشاورات الدائمة مع دول الخليج العربي والحضور في القضايا كافة والتحديات التي تواجه المنطقة العربية ومنطقة الخليج العربي على وجه الخصوص كما هو الحال في اليمن وسوريا .

وتبرز اهمية البحث من خلال حجم التحديات التي تواجهها القيادة المصرية السياسية في اداء مهامها و وظائفها ضمن اطار دورها الاقليمي بأتجاه منطقة الخليج

العربي والتي قد تدفع بمصر وقيادتها السياسية الحالية ان تدخل في مسارات سياسية او عسكرية، لكي تحقق اقصى نجاح في اداء دورها في منطقة الخليج العربي .

ولكي يحقق البحث اهدافه الصحيحة اعتمدنا على منهج التحليل النظمي في مجال العلامات الدولية فهناك مدخلات جمة سواءعلى مستوى الداخل المصري ام الخارج وهناك تفاعلات اقليمية و دولية قد تؤدي الى مخرجات تغير في موازين القوى الاقليمية وتأثيرها على احداث متغيرات تخدم مصالح الاطراف الاقليمية جميعا، اضافة الى اعتماد المنهج الوصفي والتاريخي في بعض الاحيان .

واخيرا جاء البحث على شكل محاور اساسية متنوعة ابتداء من مفهوم الدور والدور الاقليمي على مستوى السياسة الخارجية، ثم الانتقال الى الدور المصري ضمن الدائرة الخليجية ومحدداته الاساسية، ثم تحديد اهم التحديات التي تواجه هذا الدور، سواء على مستوى الدائرة الوطنية المصرية، مرورا بالدائرة الخليجية واثرها العكسي او الطردي مع تطلعات القيادة السياسية المصرية في احداث التغير في دور مصر الاقليمي، ثم الدائرة الاقليمية وبروز اللاعبين الايراني والتركي وهو ما يمكن ان يأخذ شكل التحدي الحقيقي للدور المصري الاقليمي الخليجي، واخيرا امتزاج الدائرة الدولية مع بقية الدوائر الاخرى ومدى تأثيرها على الدور المصري في المنطقة، ثم جاءت الخاتمة لتحمل اهم الاستنتاجات او القضايا الاساسية التي من خلالها اثير جدل واسع منذ عقود والى يومنا هذا حول الدور المصري في منطقة الخليج العربي وادوار الدول الخليجية الاخرى في المنطقة .

المبحث الاول

مفهوم الدور والدور الاقليمي في مجال السياسة الخارجية

في عام ١٩٧٠ نشر " كالفي هولستي" دراسة في مفهوم الدور وتوظيفه في مجال السياسة الخارجية، ما زال اثرها ملموسا حتى الان، فقد عرف هولستي الدور بأنه " تعريفات صناع القرار للانواع العامة للقرارات والالتزامات والقواعد والسلوكيات التي

تصدر عن دولهم، وللوظائف التي من الممكن ان تؤديها الدولة على اساس مستمر سواء في النظام الدولي او النظام الاقليمي الفرعي " . [١]

وقد تبلور مفهوم الدور في مجال السياسة الخارجية، لكي يشكل اطارا نظريا، حيث اعتمده بعض الدارسين على اساس انه الاكثر قدرة على التنبوء بالسياسة الخارجية للوحدة الدولية، حيث ان تعامل الوحدة الدولية مع باقي الوحدات يتطلب ان تحدد الوحدة لذاتها وللآخرين طبيعة الوظيفة او الوظائف الرئيسية التي تؤديها بشكل منتظم في النسق الدولي، سواء كان اقليميا او عالميا، وما هو ما يعبر عنه بالدور الذي تؤديه الوحدة في التعامل الدولي ؟ بهذا المعنى فأن لكل وحدة دولية دورا في التعامل الدولي يصير احد مكونات سياستها الخارجية .[٢]، ويشمل الدور الخارجي للوحدة الدولية ثلاثة ابعاد رئيسية: [٣]

١- مركز الوحدة في النسق الدولي، والموقع الجغرافي الذي يوجد فيه هذا المركز، ويقصد بذلك تصور صانع السياسة الخارجية للمستويات الرئيسية التي تتمتع الوحدة فيها بالنفوذ، ومستويات نفوذ الوحدة في هذا المجال، فقد يتصور صانع السياسة الخارجية ان المجال الرئيسي لدوره هو المستوى الاقليمي او المستوى العالمي، وفي كل مستوى يقدم تصورا لدرجة النفوذ المتوقعة .

٢- الدوافع الرئيسية للسياسة الخارجية للوحدة الدولية، ودرجة تفاوتها بين دوافع تعاونية، او دوافع صراعية .

٣- حجم التغيير المحتمل في النسق الدولي نتيجة أداء بقية الوحدات الدولية وظائفها في النسق فهناك ادوار تتضمن التغيير الكلي للنسق الدولي، وادوار اخرى تنصرف الى استمرار الوضع الراهن في هذا النسق .

1- K.Holsti," National role conception in the study of foreign policy",International Studies Quarterly,14(2),(1970),pp245-246

2 - Glenn Chafat,H.Abramson,and S.Grillot,"Role theory and foreign policy : Belarussian and Ukrainian compliance with the Nuclear Non-proliferation Regime",Political Psychology,17(4),December (1996),pp727-757.

3 -Op,cit,pp743-745 .

مفهوم الدور الاقليمي: قد يمارس الدور على المستوى العالمي او على المستوى الاقليمي، ففي المستوى الاول، ينصرف الدور الى وظائف الوحدة على مستوى النظام العالمي، ولكن في المستوى الثاني ينصرف الى قصور تلك الوظائف على دائرة او دوائر معينة، وبطبيعة الحال فأن الوحدة الدولية قد تمارس الدور ذاته على المستويين في آن واحد، ولكنها قد تمارس دورا معينا على المستوى العالمي، ودورا أخر على المستوى الاقليمي.[١]

كذلك فالوحدة الدولية التي تمارس دورا عالميا، وعادة ما تمارس ادوارا اقليمية ايضا، ولكن العكس غير صحيح بالضرورة، فالولايات المتحدة الامريكية تضطلع بدور عالمي وادوارا اخرى في مختلف اقاليم العالم، ولكن جمهورية جنوب افريقيا تقوم بدور اقليمي افريقي ولا تقوم بدور عالمي . [٢]

كما ان الدور الاقليمي عادة ما ينصرف الى الدائرة التي تقع فيها الوحدة الدولية، فنادرا ما تطمع الوحدات الدولية الى الاضطلاع بدور في اقاليم لا تقع فيها جغرافيا، لان قدرتها على الاضطلاع بأعباء الدول تكون مكلفة في تللك الحالة، بأستثناء الدول الكبرى التي قد تتوافر لها الامكانات للاضطلاع بأعباء الدور في اقاليم بعيدة عنها جغرافيا، ولكن الدول قد تغير من حدود الاقليم بما يتناسب مع طموحاتها، كما حدث حينما سعت الولايات المتحدة الامريكية الى اعادة تعريف حدود الشرق الاوسط في اطار مشروع " الشرق الاوسط الكبير "، بحيث يشمل دولا تقع في وسط و جنوبي اسيا، وحددت دورها في هذا الشرق الاوسط الذي تم توسيع حدوده ليشمل نشر الديمقراطية، وفي ظل تعدد الادوار تتبدى اهمية التنسيق فيما بينها، لتجنب اي تعارض او تناقض .

[1] -International Encyclopedia of the social science,pp546-557 .
وانظر ايضا : محمد سعد ابو عامود،" الرؤى الامريكية لدور مصر الاقليمي"،مجلة السياسة الدولية،مركز الاهرام،القاهرة،العدد ١٥٨،تشرين اول (١٩٩٨)،ص ١٣٠-١٣٥ .

[٢] - لمزيد من التفصيل انظر : جميل مطر،" النظام الاقليمي العربي "،في علي الدين هلال،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،الطبعة الاولى،(١٩٧٩) .

[1]، و يمكن القول ان هناك ابعادا متعددة للدور الاقليمي يمكن بلورتها على النحو التالي: [2]

– **البعد السياسي:** ويتضمن العمل على القنوات الدبلوماسية، من خلال التنسيق مع الاطراف الاقليمية والدولية من اجل المساهمة في تحقيق التضامن والتوسط لحل الخلافات القائمة والمنازعات المحتملة التي قد تنشب بين دول الاقليم .

كما يتضمن البعد السياسي ايضا قدرة الدولة على ابراز نموذجا للدولة العصرية الحديثة التي تراعي تحقيق وحماية حقوق الانسان وتجربة الديمقراطية واتساع مساحة المشاركة السياسية .

– **البعد الاقتصادي:** ويتضمن العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي وتدعيم العلاقات الاقتصادية مع دول الدائرة الاقليمية من خلال زيادة الفرص، و وضع القيود وتجاوز التحديات، وتنامي الفكر العولمي الذي ادى الى تسارع تدفق روؤس الاموال والاستثمارات الاجنبية، والحد من التأثيرات السلبية للعولمة .

– **البعد الامني:** ويتضمن العمل على بناء موقف متماسك، يشكل قوة دافعة في مواجهة التهديدات الخارجية، وكذلك طرح تصور من اجل بناء جماعي للامن الاقليمي، في ظل المستجدات التي تشهدها الساحة الاقليمية، كذلك المشاركة في ادارة الصراعات والازمات والمشكلات الاقليمية .

– **البعد الثقافي:** ويلعب دورا مهما في التفاعلات الاقليمية، ويتضمن هذا البعد عناصر، مثل التعليم، الاعلام، والاجهزة الثقافية المعنية مباشرة بالعمل الثقافي، وهذا كله يعزز المكانه الثقافية او الحضارية للدولة في الاقليم وهوما يشير اليه بصفة عامة الدور الثقافي.

---

[1] - في تحليل مفهوم الاقليمية الجديدة انظر : محمد فائز فرحات،" الاقليمية الجديدة وتطبيقاتها : دراسة حالة الايك وتجمع المحيط الهندي"،رسالة ماجستير اجيزت بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية غير منشورة،جامعة القاهرة،(٢٠٠١) .

[2] - لمزيد من التفصيل انظر : ايمان رجب،" الدور الاقليمي : مفاهيم الاسس العلمية للمعرفة "،، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية،القاهرة،العدد ٥٤،حزيران (٢٠٠٩) . وانظر ايضا : محمد سيد سليم،" تحليل السياسة الخارجية "،مكتبة النهضة المصرية،القاهرة،الطبعة الثانية،(١٩٩٨)،ص ٧٧-٨٢.

وبصفة عامة يمكن القول ان الدور الاقليمي لأي دولة يتوقف على مجموعة من العوامل في ممارستها لهذا الدور، وتتبلور هذه العوامل حول ثلاث مجموعات رئيسية:

١- **البيئة الداخلية:** فهي الاساس الذي ينطلق منه الدور الاقليمي، حيث ان عناصر القوة الذاتية تمثل الثقل الذي يعتمد عليه هذا الدور، وذلك من خلال تعبئة موارد قوة الدولة وتعظيمها، وتوظيفها بشكل امثل لكي تكون نقطة الانطلاق الرئيسية لمواجهة التحديات، والقيام بالدور الاقليمي . [١]

وتشمل هذه العوامل كلا من الموقع الجغرافي، الثقل البشري، التجانس الاجتماعي، الاستقرار السياسي، القدرة العسكرية، والوضع الاقتصادي اضافة الى رؤية القيادة، والمصلحة الوطنية .

٢- **البيئة الاقليمية:** فمن الصعوبة لحد ما فصل دور الدولة الاقليمي عن تأثير البيئة الاقليمية بمتغيراتها وتفاعلاتها حيث تتغير البيئة الاقليمية من وقت لاخر، وعليه تختلف توازنات القوى والمصالح، وهو مايرتبط بالمتغيرات الدولية ذات التأثير المباشر في تفاعلات الاقليم، وتشمل هذه المتغيرات الى جانب ادوار الدول، ادوار لاعبين اخرين من غير الدول من خلال تنظيمات ومؤسسات ذات انشطة عابرة للحدود . [٢]

٣- **البيئة الدولية:** تؤثر البيئة الدولية على الدور الاقليمي ومستقبله، من حيث المفهوم، والمضمون، والادوات التي تخص ذلك الدور، وكذلك القيود الواردة عليه، والفرص المتاحة امامه . [٣]

ان ما سبق من عوامل مؤثرة في الدور الاقليمي يقودنا بالضرورة الى حركة واطارات الدور الاقليمي لاي دولة، والتي تأتي على اسس يمليها عليها موقعها الجغرافي، ودورها التاريخي وانتمائها الفكري والحضاري، فموقع الدولة الجغرافي وتراثها و وزنها السياسي

---

[١] - احمد يوسف احمد (محررا)،" سياسة مصر الخارجية في عالم متغير"،اعمال المؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسية،مركز البحوث والدراسات السياسية،القاهرة،(١٩٩٠) .

[٢] - منير بدوي،" الدور الاقليمي لمصر : اشكالية المصالح اولا "،مركز البحوث والدراسات السياسية،القاهرة،(٢٠٠٣)،ص ٢١٣- ٢١٦ .

[٣] - محمد السعيد ادريس،" مصر وايران والامن الاقليمي في الخليج العربي "،مركز البحوث والدراسات السياسية،القاهرة،الطبعة الثانية،(٢٠١٠)،ص ٩٥ - ١٠٢ .

قد يفرض عليها القيام بدور ريادي او دور عادي، وقد يجعلها بمثابة عامل الوصل بين الاقاليم، كما قد يجعلها معزولة عن تلك الاقاليم، ومن ثم عن حركة الاحداث العالمية، وبالتالي يمكن القول ان دوائر الدور الاقليمي للدولة ترتكز على الثوابت الجغرافية والسياسية والحقائق التاريخية والفكرية والحضارية . [١]

المبحث الثاني

الدور المصري الاقليمي في الدائرة الخليجية ومحدداته

بصفة عامة، تعد الدائرة العربية من اهم الدوائر التي يشغلها الدور المصري واوثقها، فقد امتزجت بالتاريخ، وامتزجت ايضا بالدين، فضلا عن الجوار، اذ تمثل تلك الدائرة مركز الحركة الاساسية للدور الاقليمي المصري ،بأعتبارها دائرة الانتماء الاساسية لمصر لغويا، حضاريا، دينيا، تاريخيا، ومصيريا.

وتشير الدائرة العربية او ما يعرف بالنظام الاقليمي العربي الى ذلك الاطار الديناميكي الجامع لكل صور وانماط التفاعلات العربية – العربية، سواء في شقها الثنائي او الجماعي، فيما بين الدول العربية وغيرها من الوحدات والكيانات السياسية الاخرى على الصعيدين الاقليمي والدولي . [٢]

واذ ما اردنا ان نضع الدور الاقليمي المصري في الدائرة العربية على مساراته الصحيحة، فأننا لابد ان نشير الى انه لا ينبغي ان ننظر الى الدور كما يدركه صاحبه فقط، ولكن لابد ان ننظر اليه ايضا كما يدرك خارجيا، وانه لابد من توافر ارادة اخرى حتى لا يصبح هذا الدور تدخلا، و وفقا لهذه الرؤية فأنه يجب ان ينظر الى الدور المصري من وجهة نظر عربية، في ضوء الخطاب السياسي لبعض قادة الدول العربية، ومن خلال ذلك نجد ان هناك اعترافا عربيا بأهمية الدور المصري في المنطقة العربية[٣]

---

[١] - عبد المنعم المشاط،" الدور الاقليمي لمصر في الشرق الاوسط "،مركز البحوث والدراسات السياسية،القاهرة،(٢٠٠٩).

[٢] - احمد حسن الرشيدي،" احياء النظام الاقليمي العربي "،مركز البحوث والدراسات السياسية،القاهرة،(٢٠٠١)،ص ٢٣- ٢٥ .

[٣] - المصدر نفسه .

وفي خضم الحديث عن الدور المصري في منطقة الخليج العربي، نجد ان هناك جدلا واسعا حول هذا الدور، قد يأخذ طابعا مختلفا عن بقية الادوار المصرية، فقد شهد هذا الدور تطورات مع بروز ادوار اقليمية خليجية على نحو يثير عددا من القضايا المختلفة سوف نتناولها في خاتمة البحث .

ففي الوقت الذي توجد فيه مصر كدولة واحدة، وحكومة واحدة، و وجهة نظر واحدة، وسياسة واحدة، لا يوجد دولة خليجية واحدة، بل هناك دول خليجية، وعليه سيكون هناك مواقف خليجية اتجاه مصر نفسها، فالعلاقات السعودية_المصرية، تختلف عن العلاقات القطرية_المصرية، وهكذا، فلا يوجد خليج واحد يمكن التحاور معه وخلق مصالح حقيقية وروابط شعبية على ارضه . [١]

كما ان مقومات الدور المصري في الخليج، ليست ثابتة، بل هي مرتبطة بظروف تتحول واوضاع تتطور، فعالم اليوم غير عالم الخمسينيات والستينيات، وهو ما يفرض تغيرا في مفهوم ومقومات الدورالاقليمي، فالدور المصري في الخليج يمكن ان يستمر ولكن بأدوات مختلفة. [٢]

وعليه فأن الفترة التي شهدت انقطاعا في العلاقات المصرية _ العربية في عقدا السبعينيات اثر زيادة الرئيس المصري الراحل محمد انور السادات للقدس، وتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية_الاسرائيلية، كان الدور المصري قائما وراسخا من خلال الثقافة والاعلام والفن والادب في الذهن الخليجي العام، فالمقاطعة ارتبطت بعلاقات انظمة الحكم، ولكنها لم تمتد الى روابط الشعوب . [٣]

من جهة اخرى هناك مساحة كبيرة لتقاسم او تكامل الادوار، بمعنى اخر ان قيام مصر بدور اقليمي لاسيما في منطقة الخليج العربي لا يعني منع الاخرين من القيام

---

[١] - مصطفى الفقي،" مستقبل الدور الاقليمي لمصر في ظل التحديات الراهنة "،نادية محمود مصطفى وزينب عبد العظيم،" الدور الاقليمي لمصر في مواجهة التحديات الراهنة "،المركز الدولي للبحوث والدراسات السياسية،القاهرة،(٢٠٠٣)،ص٢٤ .

[٢] - المصدر نفسه .

[٣] - حسن ابو طالب ،"عروبة مصر بين التاريخ والسياسة " مكتبة الاسرة،القاهرة،(٢٠٠٤)،ص ١٠٧.

بأدوار اخرى، فدول الخليج تتميز بسمات استراتيجية، كالموقع الجغرافي، والاحتياطات النفطية، والفوائض المالية، والمشروعات الاستثمارية، وتوسيع شبكة العلاقات التجارية، وهذا كله ما يفسر الاهمية الاقتصادية للخليج في عالم اليوم . [١]

ولكن رغم تصاعد الادوار لدول الخليج العربي على الساحة الاقليمية والدولية الا انه هناك اعترافا خليجيا عاما بمحورية الدور المصري في أمن واعمار وتنمية منطقة الخليج العربي ككل.[٢]

وانطلاقا من هذه الحقيقة، فقد حكمت طروحات السياسة الخارجية للرئيس عبد الفتاح السيسي في خطابه الرئاسي الاول مجموعة عوامل تشكل بمجملها منظور القيادة السياسية المصرية لدور مصر الاقليمي والدولي، جاء ابرزها من خلال ترتيب الدوائر الاقليمية لاستعادة مصر التوازن، وتدعيم مرتكزات المكانة، خاصة في اطار الدائرة الخليجية وهو ما اتضح في تأكيد القيادة السياسية المصرية على مدى تماسك التحالف الاستراتيجي بين مصر و دول مجلس التعاون الخليجي وبالأخص السعودية و الامارات والكويت والبحرين، الامر الذي عكس رؤية واقعية تسعى للتعامل مع الاوضاع الاقليمية من منظور مصلحي يضع مقتضيات اعادة بناء الدولة وتعظيم قدراتها واستعادة مكانتها الخارجية ودورها المحوري الاقليمي في المقدمة .[٣]

وبشكل عام يمكن ملاحظة ما تضمنه خطاب الرئيس السيسي فيما يتعلق بالدور المصري في الدائرة العربية وبضمنها الدائرة الخليجية، فقد اكد على علاقة الامن القومي العربي وارتباطه ارتباطا وثيقا بالامن القومي المصري على اعتبار ان المنطقة العربية هي محيط مصر الحضاري والثقافي وما تشهده اليوم من حروب اهلية وخطر الارهاب، كما تتضمن تأكيدا على خصوصية الدور المصري ضمن منطقة الخليج

[١] - عبد المنعم المشاط،" الخليج العربي في الاستراتيجية العالمية "،مجلة السياسة الدولية،ملف شؤون خليجية،مركز الاهرام،القاهرة،العدد ١٧١،كانون ثاني (٢٠٠٨)،ص ٣٠- ٣٢ .

[٢] - انظر تصريحات وزير الخارجية السعودي السابق عبدالله الفيصل : القاهرة ستبقى قلب العالم العربي،صحيفة الجمهورية،القاهرة،٩ ايلول (٢٠٠٥) .

[٣] - انظر : اول خطاب للرئيس عبد الفتاح السيسي بعد توليه الرئاسة،منشور على الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات المصرية،٨ حزيران (٢٠١٤) .

العربي الامر الذي عكس نمط العلاقات المتميزة مع المملكة العربية السعودية والكويت والامارات والبحرين وما تمثله من نموذج للتعاون الاستراتيجي والارتقاء على جميع المستويات . [١]

من هذا المنطلق، سنتناول المحددات المختلفة للدور المصري في الواقع الخليجي سواء كانت سياسية او اقتصادية او ثقافية، ثم نتناول التحديات التي تواجه هذا الدور، على اعتبار ان الدور يعد مصلحة وطنية وليست مسلمة تاريخية .

محددات الدور المصري في منطقة الخليج العربي: ثمه محددات معينة للمحافظة على مصالح مصرية استراتيجية في منطقة الخليج، على نحو يتطلب منها ايلاء اهتمام خاص بمجريات التفاعلات التعاونية والصراعية في هذه المنطقة، وتتمثل هذه المحددات بما يلي :

اولا/ المحدد السياسي والامني :ان من اولويات المصالح الاساسية لمصر هي المحافظة على الاستقرار السياسي في دول الخليج، لاسيما انها تتشكل من تركيبة عرقية او دينية او طائفية، تثير مشاكل بداخلها، ومواجهة انتشار التطرف الديني فيها، كما يوجد على حدودها نظام يتسم بملامح استراتيجية توسعية وهو النظام الايراني، الامر الذي يتطلب تحقيق توازن عسكري بينها وبين الدول المجاورة. [٢]

فالدور المصري في منطقة الخليج العربي قائم على تحقيق حالة من الاستقرار سواء في المشكلات الداخلية والمتمثلة في اكثر من اتجاه، منها ما يخص تنامي المد الاصولي سواء ببروز جماعات راديكالية جديدة، او ظهور خلايا نائمة، ومنها ما يخص تزايد حدة التهديد الارهابي من خلال العمليات الارهابية التي قام بها العديد من جماعات العنف وحركات التطرف، ومنها ما يخص تصاعد حدة التسييس الطائفي

[١] - الهيئة العامة للاستعلامات المصرية،" مصر ٢٠١٤ - ٢٠١٨ : السياسة الخارجية تحليل رؤية الرئيس السيسي للقضايا الدولية وعلاقات مصر الخارجية "،(٢٠١٨)،ص ٤٣.

[٢] - محمد عز العرب،" الى اين وصلت مشكلات الديموغرافيا في دول الخليج العربي؟ "،ملف الاهرام الاستراتيجي،العدد ١٣٧،تموز (٢٠١٥)،ص ٨٣- ٨٤ .

والتي اصبحت من ابرز مصادر التهديد الامني في منطقة الخليج [١]، ومنها ما يخص اختلال التركيب السكاني لصالح الوافدين حيث بدأت ملامح لظاهرة جديدة اخذة في التشكل وهي الدول غير العربية في المنطقة الخليجية[٢].

اما على مستوى التهديدات الخارجية والمتمثلة في اختلال موازين القوى لصالح اطراف اقليمية غير عربية، فأن اي تهديد يتعرض له امن الخليج يؤثر على الامن القومي المصري وهذا مرتبط في كثير من الاحيان بأعتبارات المكانة والمصالح الجوهرية لمصر بحيث تتسم منطقة الخليج بالاستقرار دون هيمنة واضحة وبارزة من قوى اقليمية بعينها . [٣]

ثانيا / المحدد الاقتصادي: ان استمرار العلاقات الاقتصادية لمصر التي تربطها بدول الخليج العربي، والمتمثلة في زيادة اعداد العمالة المصدرة اليها، او الحصول على فرص استثمارية فيها، تعد من اولويات المصالح الحيوية المصرية في منطقة الخليج العربي وتأثيرها بشكل مباشر في الدور المصري فيها.

ويمكن تناول المحدد الاقتصادي لتفعيل الدور المصري في دول الخليج عبر النقاط التالية:

١- استقرار اوضاع العمالة المصرية في دول الخليج: منذ ان اتبعت مصر سياسة الانفتاح الاقتصادي في منتصف عقد السبعينيات، وعملية انتقال العمالة المصرية الى دول الخليج تمثل واحدة من اكبر عمليات الانتقال بين مجموعة من الدول العربية، حيث وصل عدد الذين استفادو من هذه العملية، من المصرين بشكل مباشر الى ما يقرب من اكثر من عشرة ملايين نسمة، اي ما يوازي ١٥% من اجمالي عدد السكان

---

[١] - لمزيد من التفصيل انظر : الهيئة العامة للاستعلامات المصرية،ملف الارهاب ومحاربة التطرف،٢٠١٨،ص٢٠- ٤٠ . وانظر ايضا : اشرف العيسوي،" امن مجلس التعاون الخليجي .. تحديات مفتوحة واخرى مؤجلة "،موقع اسلام اون لاين،١٠ تموز (٢٠١٧) .

[٢] - انظر : اشرف عيسوي،" العمالة الوافدة في دول الخليج .. اداة للتنمية ام تهديد للامن ؟ "،مجلة السياسة الدولية،مركز الاهرام،القاهرة،العدد ١٧٨،نيسان (٢٠٠٩)،ص ٧٢- ٧٤ .

[٣] - لمزيد من التفصيل انظر : الهيئة العامه للاستعلامات المصرية،" الدائرة العربية في سياسة مصر الخارجية خلال الفترة الرئاسية الاولى للرئيس عبد الفتاح السيسي ٢٠١٤ - ٢٠١٨ "،(٢٠١٨)،ص٤٣ - ٤٨ . وانظر ايضا : محمد السعيد ادريس،" الامن في الخليج وتاثيره على الامن القومي العربي "،المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط،القاهرة،تموز (٢٠٠٩) .

طوال العقود الثلاثة الماضية، اما المستفيدين بطريقة غير مباشرة فتصل نسبتهم الى اكثر من ٤٥% من جملة عدد السكان، وهو ما يوضح اهمية تحويلات العاملين المصريين في دول الخليج، حيث ان هذه التحويلات تمثل احد اهم اربعة موارد للخزانة المصرية، المتمثلة في ايرادات قناة السويس، والسياحة، وايرادات البترول والغاز . [١]

وبالتالي، فأن هدف اساسي للدور الاقليمي لمصر في منطقة الخليج، هو استقرار اوضاع المصريين العاملين هناك، خاصة بعد ان تفاقمت مشكلات العمالة المصرية في دول الخليج بدرجات متفاوتة، واشكال مختلفة خلال السنوات الاخيرة، الى الدرجة التي اعتبرت ملفا شائكا يواجه القيادة السياسية في مصر، حيث ان العمالة المصرية موزعة على مختلف دول الخليج، بل ان قوة العمل لمصر تزيد على السكان المواطنين في بعض الدول . [٢]

وعليه فأن الكم المتراكم من المشكلات التي تواجه العمالة المصرية في الدول الخليجية يشير الى حجم الصعوبات التي يعيشها المصريون في الخليج، وهو ما يثير الحساسية لدى الرأي العام المصري، فطبيعة هذه المشكلات التي تقع خارج الحدود، تتطلب التعامل معها برؤية موضوعية، ورغم تلك المشكلات يتزايد الطلب على العمالة المصرية في دول الخليج . [٣]

٢- واقع التبادل التجاري بين مصر ودول الخليج: ان الحجم الفعلي للتبادل التجاري بين مصر ودول الخليج العربي يتسم بالضعف، وهو اقل بكثير مما تتيحه مقدرات الطرفين، لاسيما في ضوء تنامي دور القطاع الخاص المصري والخليجي، وحاجته

---

[١] - لمزيد من التفصيل انظر : اقتصاديات تحويلات العاملين في الخارج،النشرة الاقتصادية الصادرة عن البنك الاهلي المصري،العدد الاول،المجلد الستون،(٢٠٠٧)،ص٨٠ .

[٢] - لمزيد من التفصيل انظر : محمد عز العرب،" مشكلات الجالية المصرية في دول الخليج العربي "،مجلة السياسة الدولية،مركز الاهرام،القاهرة،ايار ٢٠١٢،ص ٥٧ . وانظر ايضا : محمد كمال،" علاقة مصر بدول مجلس التعاون الخليجي : دراسة حالة المملكة العربية السعودية "،نوافذ الباحثين،المركز الديمقراطي العربي،٢٧ نيسان (٢٠١٥).

[٣] - المصدر نفسه . وانظر ايضا : احمد لطفي عبد المطلب،" المعذبون في الكويت "،صحيفة الاسبوع،القاهرة،ايلول (٢٠٠٧) . وانظر ايضا : " اتصالات بين الخارجية والسلطات السعودية لحل ازمة ٦٠ مصري متهمين بالهروب من الكفيل "،صحيفة نهضة مصر،القاهرة،٢٥ نيسان (٢٠٠٨) . وانظر ايضا : محمد العجرودي،" تقنين اوضاع العمالة المصرية في الامارات وحل مشكلاتها "،صحيفة الاهرام،٣٠ كانون ثاني (٢٠٠٨) .

القصوى للامتداد الى الاسواق العربية، كشرط لازم لتطويره ونموه، وهو ما يتطلب جهود مشتركة، تهدف الى زيادة حجم التبادل التجاري عن حجمها الراهن، الامر الذي يرتبط بتحديد المشكلات والتوصل الى حلول ناجعة .[١]

من جهة اخرى جرت مفاوضات اولية منذ بداية ٢٠٠٣ في الرياض بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجي للتوصل الى اتفاقية جماعية او موحدة، لتحرير التبادل التجاري بينهم، وكان الهدف من هذه الاتفاقية التوصل الى تعاون خليجي _ مصري لتحقيق التكامل الاقتصادي، وشملت هذه الاتفاقية عددا من القطاعات الواسعة سواء في التجارة والاستثمار والتمويل والعلوم والتكنولوجيا والنقل والمواصلات والصناعة والتعدين .....الخ . [٢]

وفي السياق ذاته جاءت زيارة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان لمصر في اذار ٢٠١٨ كخطوة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين مصر ودول الخليج، ورسالة انفتاح ثقافي واجتماعي مع الاخر بما يعزز الدور الاقليمي المصري في منطقة الخليج العربي . [٣]

٣- حجم الاستثمارات الخليجية في مصر: تعد الاستثمارات الخليجية من اكبر الاستثمارات العربية والاجنبية في مصر، وتنوعت الاستثمارات حتى شملت كل المجالات من التطوير العقاري الى السياحة، والمشروعات البتروكيميائية، والاتصالات والموانيء، حتى وصلت الى القطاع الزراعي . [٤]

ورغم النسبة الكبيرة من المساهمات الخليجية من الاستثمارات المحلية في مصر، الا ان هناك عقبات لابد من تفاديها، قوامها بطء الاجراءات الادارية، وتعنت المستويات

---

[١] - انظر : شيرين محمد،" علاقة مصر بدول مجلس التعاون الخليجي "،مركز الخليج لسياسات التنمية،الكويت،٢٧ ايار(٢٠١٥).

[٢] - المصدر نفسه .

[٣] - لمزيد من التفصيل حول زيارة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان لمصر انظر : محمد حبوشة،" هل تنظم مصر الى مجلس التعاون الخليجي ؟ "،صحيفة اليوم السابع،القاهرة،٩ اذار (٢٠١٨)

[4] - Karin E Young," The Gulfs Entanglement in Egypt ",Arab Gulf States Institute in Washington,25 Augst (2016) .

الوسيطة في تطبيق القوانين واللوائح والتشدد في استخراج التصريحات، وهو مايمثل عقبة كبيرة امام التوسع في الاستثمارات الخليجية في مصر وكل ذلك يتطلب البحث عن آلية مشتركة لمواجهة تلك العقبات التي تقف حائلا دون تطوير البعد الاقتصادي في العلاقات المصرية – الخليجية . [١]

ثالثا/المحدد الثقافي: ان هذا المحدد يأتي من خلال قنوات متعددة، فالحضور الثقافي لمصر في دول الخليج سواء عن طريق المعلم او الاستاذ الذي يرسل الى اعارة، او الكتاب المطبوع، او عن طريق الفن المصري بكافة صوره، يسهم في بلورة دور ما لمصر، بحيث اصبحت معرفة المواطن الخليجي ببعض الكتاب والمؤلفين المصريين اكثر من المامه بالكتاب الخليجيين وكذلك الحال بالنسبة للمجالات الثقافية الاخرى، وهو ما يبرز تأثير العامل الثقافي في العلاقات بين مصر ودول الخليج العربي . [٢]

الا انه وفي السنوات الاخيرة بدا ان هناك تراجعا للدور الثقافي لمصر عبر عدة مؤشرات اساسية ومنها:

١- **تراجع التعليم المصري:** وهذا بموجب التقييم العام للتعليم المصري وذلك من خلال تراجع مكانة الجامعات المصرية في تسلسل الجامعات في العالم، واكتظاظ الجامعات بالطلبة على حساب النوع والتميز اضافة الى عدم توافق السياسات التعليمية مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية .

وعلى الجانب الاخر، بدأت دول الخليج منذ نهاية عقد السبعينيات في بناء الجامعات الخاصة بها اضافة الى بناء الجامعات الاجنبية الخاصة كالامريكية والبريطانية والالمانية واصبحت تنافس الجامعات العربية . [٣]

٢- **ضآلة الانتاج الفكري:** وهذا مرتبط بتراجع دور مصر الثقافي في العالم العربي وخاصة في العقود الاخيرة، بعد ان كان دورها طليعيا في النهضة الثقافية العربية، ومن

---

[1] - Ibid .

[٢] - انظر : جمال الغيطاني في حوار حول الدور الثقافي لمصر،ورقة مقدمة الى المؤتمر السنوي الثالث حول غياب النظرة الشاملة وراء تدهور المكانة الثقافية لمصر،المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية،القاهرة،١٠ كانون ثاني (٢٠٠٧) .

[٣] - المصدر نفسه .

جهة اخرى فأن تراجع الانتاج الفكري المصري مرتبط بقضايا عديدة منها، النشر والقيود الصارمة المفروضة على الكلمة، اضافة الى محاصرة الوعي الثقافي والنقدي الوطني، وسيادة القيم الاستهلاكية، كما ان ضعف الموارد، وارتفاع معدلات الامية وتطبيق بعض الاستراتيجيات التي لم تعد مناسبة لطبيعة العصر، وهذا كله يصب في اسباب تراجع الدور الثقافي المصري في المنطقة العربية . [١]

٣- تقلص الانتاج السينمائي: اذ ان تراثا كبيرا من السينما المصرية تم بيعه لمستثمرين سعودين واصبح المتحكمون في صناعة السينما في مصر اربعة تكتلات بروؤس اموال خليجية في غالبها، وهي روتانا للوليد بن طلال، وجود نيوز للسعوديين، والشركة العربية للاردنيين والعراقيين، والفن السابع مشترك بين المصريين والاماراتيين[٢]

وبالتالي لا تستطيع اي شركة مصرية مهما كان حجمها او امكانياتها ان تنافس التكتلات السابق ذكرها، هذا اضافة الى قلة كتاب السيناريو المتميزين من المصريين، وكذلك الحال بالنسبة للمخرجين، كما ان بعض جهات الانتاج الخليجية قاطعت او قللت حجم المعروض من الاعمال الفنية المصرية على شاشاتها الفضائية الخليجية، وهذا كله لا يصب في مصلحة الدور المصري المؤثر ثقافيا في المنطقة العربية . [٣]

ورغم كل ما تم تناوله من حيث المحدد الثقافي، فأن المكانه الثقافية لمصر ما زالت حاضرة في الادراك الخليجي العام، حيث يجمع مصر ودول الخليج اتفاقيات ثقافية عديدة، علاوة على ذلك فأن بعض رموز الحكم في الخليج يولون اهمية كبيرة للانتاج الثقافي المصري[٤]

المبحث الثالث

[١] - انظر : فؤاد قنديل،" ملامح المشهد الثقافي في مصر بين الواقع والمأمول "،نشرة الحوار المتمدن،العدد ٤٤٣٠،٢٠ نيسان (٢٠١٤) .

[٢] - انظر : مداخلة مدحت العدل في ندوة،" الدور الثقافي في مصر: بين الواقع والطموحات "،حلقة نقاشية نظمها المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية،القاهرة،٣٠ تشرين الثاني (٢٠١٦) .

[٣] - يسري عزباوي،" ازمة عمل الفنانين العرب في مصر "،تقرير القاهرة،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،العدد ٢٠،٢٥ ايار (٢٠١٧).

[٤] - انظر : " تعاون بين مصر وسلطنة عمان لتوثيق وترميم المقتنيات التراثية والثقافية "،صحيفة الاهرام،القاهرة،٢ تشرين اول ٢٠١٧ . وانظر ايضا : " الطفرة الاماراتية تفتح ابوابا واسعة للاقتصاد المصري "،صحيفة الاهرام،القاهرة،١٥ نيسان (٢٠١٦) .

تحديات الدور المصري في منطقة الخليج العربي

ان ما تمارسه مصر في المحيط الخليجي في الفترة الحالية محاولة لتجديد وليس احياء لدورها فيه، وذلك بناء على العلاقة التي تربط بين دورها المتغير وواقع دول الخليج المتغير كذلك، وهو ما يتسق مع معطيات معينة للحفاظ على المصالح المصرية، ولكن من جهة اخرى يواجه الدور المصري في منطقة الخليج تحديات عديدة سوف نستعرضها على النحو الاتي:

اولا / التحديات على الصعيد المصري الداخلي: تعاني مصر من تزايد المتاعب الاجتماعية والاقتصادية والامنية على مستوى الداخل والتي بدورها تعد معرقلة لاستعادة دورها على المستوى الاقليمي او تمارس تلك الرعاية الاقليمية التي مارستها في عهد جمال عبد الناصر و انور السادات، ومن خلال هذه الحقيقة تنبثق مجموعة من التحديات لدورها الفاعل بوصفها قوة اقليمية مؤثرة اهمها :

١- **محدودية الموارد المالية والاقتصادية:** فلا يمكن لاية قوة اقليمية فاعلة ان تمارس دورا في دائرة ما لم تكن مؤهلة اقتصاديا من الداخل لأداء هذا الدور الفعال، الامر الذي يتطلب البحث عن الموارد المالية التي ترفع الموازنة العامة للدولة، وعلى اختلاف النظم السياسية التي تعاقبت على حكم الدولة المصرية منذ عهد محمد علي باشا سعت بصورة دائمة الى ممارسة دور ما في المحيط الاقليمي وان اختلفت في طريقة اداء هذا الدور، لكن مصر وبأعتبارها دولة نامية افتقرت الى الموارد الاقتصادية الكافية بما يمكنها من ممارسة الدور النشط المتواصل على المستوى الخارجي واتجهت للتأقلم مع هذه الفجوة عبر البحث عن شركاء خارجيين للحصول على مساعدات اقتصادية مقابل صياغة رؤى سياسية، وتصدير عمالة بشرية، وتقديم امكانات تعليمية ونشر الثقافة .[١]

وهذه الحقيقة تنطبق على ادارة الرئيس السيسي، فالنظام الحالي لا يمتلك اية فوائض مالية على المستوى المنظور، اذ ان الشعب المصري تعداده ضخم وقد عانى

[١]- لمزيد من التفصيل انظر : بهجت القرني،" تحديات السياسة الخارجية المصرية في٥٠عاما : الدور الوطني بين المحورية وثقل العبء "،سلسلة قضايا،المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية،القاهرة،العدد ١٧،ايار(٢٠٠٦) ،ص٩.

لعقود طويلة من الفقر وتدني مستوى المعيشة، اضافة الى مشكلات اقتصادية متراكمة، وعلى الرغم من الاكتشافات الضخمة للغاز الطبيعي الا ان ذلك لم يؤثر بشكل سريع على الاقتصاد و زيادة الموارد المالية كما انه لا يكفي لأحداث نقلة نوعية في حياة المصريين الاقتصادية، ومن ثم فأن التعويل فقط يكون على تدفق المال من الخارج سواء سياحة او استثمارات بما لا يحقق قفزة سريعة وضخمة في الاقتصاد المصري[١]

٢- **ضعف الموارد البشرية:** ويتجلى ذلك من خلال انحسار مستوى المهارات في مصر على مستوى العمل اليدوي الحرفي من جهة، وعلى مستوى الجانب المهني ومكانة الكفاءات العلمية المصرية من جهة اخرى، وهو ما يرتبط ارتباطا وثيقا بعدم توافق مستوى الدخل العام لاساتذة الجامعات والاطباء والصحفيين والمهندسين وغيرهم مع احتياجاتهم للمحافظة على المستوى المعاشي والاوضاع الاجتماعية القائمة، مما دفع الى استنزاف اعداد من العقول المتميزة من خلال الهجرة والاغتراب لتحسين وضعها المادي.[٢]

٣- **معوقات التبادل التجاري الثنائي والاستثماري:** وهو مايدور حول الاجراءات الروتينية الادارية التي تعوق انسياب السلع الى الاسواق المصرية، فضلا عن فرض بعض القيود على السلع المصرية من بعض انظمة الخليج، على الرغم من تماشيها مع المعايير العالمية وهذا يأتي في عدم مراعاة مشروع الاتفاقية الجماعية الموحدة للتبادل التجاري المصري الخليجي . [٣]

وكذلك هناك مشكلة الاغراق وفرض رسوم عالية على السلع المصرية من قبل بعض انظمة الخليج وذلك ضمن نطاق سياسة مكافحة الاغراق والتدابير الوقائية التي

---

[١] - علاء بيومي،" نقاط ضعف نظام السيسي "،النسخة الالكترونية لصحيفة العربي الجديد،١٠ تشرين الاول(٢٠١٥)،منشور على الرابط www.alaraby.co.uk .

[٢] - نزار عبد المعطي،" هجرة المصريين : من الشرعية الى غير الشرعية "،سلسلة قضايا،المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية،القاهرة،حزيران (٢٠٠٨)،ص١١-١٢ . وانظر ايضا : نادر فرجاني،"سعيا وراء الرزق : دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الاقطار العربية "،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،(١٩٨٨)،ص٢٧-٢٨ .

[٣] - لمزيد من التفصيل انظر : صباح نعوش،" تحرير التجارة العربية البينية "،تقرير منشور على موقع الجزيرة نت،٢٢تشرين الاول (٢٠١٦)،على الرابط www.aljazeera.net .

تتبعها دول مجلس التعاون الخليجي، وبالنتيجة فأن هذا الامر يربك العلاقات التجارية مع الدول العربية بشكل عام[١] اما من حيث الاستثمارات، فان مصر تعاني ما تعانيه اغلب البلدان النامية من حيث منافستها في منح الامتيازات الضريبية وغير الضريبية للاجانب دون المواطنين، وهذا يتعارض مع مبدأ الانصاف في التعامل، و يؤدي في النهاية الى هروب رؤوس الاموال الوطنية الى الخارج، وقد تعود مرة اخرى وتدخل الى الى البلاد بصفة استثمارات اجنبية، فألامر منووط بالضرائب الثابتة والملائمة لنمط الاستثمار وذلك لتنمية الاستثمارات والحركة الاستثمارية البينية العربية . [٢]

٤- ضعف فرص النظام السياسي في مصر في تحقيق الاستقرار السياسي: وهذا الامرعلى وجه الخصوص يضع النظام السياسي المصري في علاقاته الداخلية والخارجية محل تهديد، اذ ازدادت حدة الصراع بين مكوناته الداخلية، وخاصة الصراع المستمر بين نخب المال التي تشكلت في عهد الرئيس الاسبق حسني مبارك والنظام الحالي ومخاوف الاولى من سيطرة قادة الجيش المتزايدة على الموارد الاقتصادية، كما قد يواجه النظام تحديد الاختيار بين حلفائه الخارجيين . [٣]

٥- تراجع الدور الثقافي المصري: وهو كما اشرنا في المبحث السابق، نتاج ضآلة الانتاج الفكري وارتباطه بضعف حركة النشر، فعلى الرغم من الزيادة المتواصلة في اعداد الناشرين والزيادة ايضا في اعداد الكتب المنشورة لكنها ضعيفة من حيث المضمون، كما ان المستوى العام لما ينشر في مصر يتسم ما بين المتوسط والضعيف مقارنة ببعض دور النشر العربية، فضلا عن تراجع مستوى الناشرين المصريين، الامر الذي انعكس على نوعية المادة المكتوبة.[٤]

ثانيا / التحديات على الصعيد الخليجي:

---

[١] - المصدر نفسه .

[٢] - علاء بيومي،مصدر سبق ذكره .

52- Henry Harding ," ANALYSIS : Egypts military-economic empire ",middleeasteye,30 march (2016) ,www.middleeasteye.net .

[٤] - انظر مداخلة وحيد عبد المجيد في ندوة " الدور الثقافي لمصر : بين الواقع والطموحات "،مصدر سبق ذكره .

تنطلق ثوابت و مقومات الدور المصري في منطقة الخليج العربي على مواصلة البحث عن ادوات مختلفة ومغايرة لما كان يمارسه في العقود الماضية، اذ ان عالم اليوم هو غير عالم العقود السابقة، وهو ما يفرض تغيرا في مفهوم ومقومات الدور الاقليمي، فالدور المصري يمكن ان يستمر ولكن بأدوات مختلفة وهذا ما يمكنه من التنافس مع الاخرين .

ولكن مع ذلك وعلى الرغم من عملية التجديد للاستمرار الا انه هناك تحديات مهمة ومختلفة يصطدم بها الدور المصري على مستوى دول الخليج تكمن فيما يأتي:

١- **الصورة النمطية عن الخليج:** في المنظور العام تبلورت في الادراك المصري مجموعة من الصور النمطية عن دول الخليج العربي حكومات وشعوبا وافرادا، فالصورة الابرز لدى المصريين ان منطقة الخليج عائمة على بحيرات من النفط، ويغلب عليها الافكار التقليدية الجامدة غير المتفتحة، وتزايد النزعات القبلية .[١]

الا انه وبشكل عام لا يمكن اعتبار الخليج كتلة واحدة، وعليه لا يمكن التعامل مع دوله بمنظور واحد، فالسعودي غير القطري والاثنان يختلفان عن العماني وهذا شيء طبيعي فالتعدد والاختلاف سنة الحياة حتى بين ابناء المنطقة الواحدة .

هناك جانب يتسم بقدر كبير من الاهمية ويتعين معالجته من الاساس وهو تجاهل الجوانب الايجابية والتركيز على الاثار السلبية للاحتكاك المباشر بين المصريين من جانب، و الخليجيين من جانب اخر، وهو ما ينطبق على الطرفين وليس على طرف واحد، فهناك التأثير الاجتماعي والقيمي المتبادل بين الوف المصريين الذين ينتقلون الى دول الخليج للعمل والوف الخليجيين الوافدين الى الدراسة او السياحة او الاستثمار، والذي يؤدي في النهاية الى تعديل الصورة وخلق ونوع من المعايشة وقدر اكبر من

[١] - انظر : مأمون فندي،" الاستعلاء المتبادل "،المصري اليوم،القاهرة،٣كانون الاول (٢٠٠٨)،و لمزيد من التفصيل حول الصورة النمطية للانسان الخليجي انظر : " فعاليات ندوة الصورة المشوهة للانسان الخليجي : الادراك والادراك الخاطئ "،مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،العدد ١٥٣،تشرين الثاني (١٩٩١)، ص١١٨ .

المعرفة بالواقع المصري والواقع الخليجي، بعيدا عن المبالغات الاعلامية ، وهذا ما يصحح الحال و الصورة الذهنية المتبادلة . [١]

٢- اتباع سياسة التوطين في دول الخليج: وهو من اشد التحديات التي تواجه الدور المصري على مستوى دول الخليج وما يترتب عليه من تقليل الطلب على اليد والخبره المصرية، ومن ثم انحسار مستمر في عقود العمل للمهاجرين الجدد من مصر .

فما شهدته دول الخليج من طفرة تنموية وما ترتب عليه من استقدام كثيف للعمالة الوافدة واسغلالها في مختلف قطاعات العمل خلال العقود الماضية احدث ازمة وظيفية للمواطن الخليجي، الامر الذي تطلب من دول الخليج تبني استراتجيات وخطط من اجل العمل على احتواءها والتخلص منها لما يترتب عليها من تداعيات خطيرة وذلك لتحقيق الامن الوظيفي للمواطن الخليجي .[٢]وبالنتيجة فأن دول الخليج بدأت تتبع سياسة احلال العمالة الوطنية محل العمالة الاجنبية، الامر الذي ادى من الجانب المصري الاستعداد لمواجهة تداعيات الهجرة العائدة للمصريين القادمين من دول الخليج، وقد عجزت سياسة الدولة عن التعامل مع هذه الظاهرة كعجزها عن التعامل مع ظاهرة الهجرة نفسها، مما تطلب اعادة النظر في السياسات الاقتصادية، واعادة تدريب وتأهيل العمالة المصرية العائدة . [٣]

٣- تزايد الدور الاعلامي الخليجي: وهو ما يواجهه الدور الاعلامي المصري في منطقة الخليج، فالتحديات بدت حادة من جانب الاعلام الذي يبث من دول الخليج والذي تجسده القنوات الفضائية العربية المتعددة والتي تملأ المجال العام في العالم العربي مثل قناة الجزيرة، العربية، ابو ظبي ....وغيرها، ما يفرض على الاعلام

---

[١] - المصدر نفسه .

[٢] - لمزيد من التفصيل عن موضوع سياسة التوطين واستراتيجياتها وتحدياتها في دول الخليج العربي انظر : احمد مبارك سالم،" كثافة العمالة الواحدة في دول مجلس التعاون واثرها في سياسات التوطين "،رؤى استراتيجية،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،ابو ظبي،نيسان (٢٠١٤).

[٣] - عبد اللطيف حامد،"٦٠٠ مليون دولار انخفاض في تحويلات العاملين في الخارج "،صحيفة الاهرام،القاهرة،١٧ تشرين الاول (٢٠١٣) .

المصري القائم التطوير بالشكل الذي يغلب عليه الاعتبارات المهنية وتعزيز الحرفية الاعلامية . [١]

٤- **الاستفزاز الخليجي لمصر:** وهذا يرتبط بالعامل النفسي في الذهن الخليجي العام، فهناك حساسية كامنه لدى دول الخليج اتجاه مصر على الرغم من عدم وجود عنصر الكراهية لمصر وشعبها، ولكن هذه الحساسية تظهر اتجاه دورها على الاصعدة المختلفة في فترات متباينة، وهذا ما يعد احدى اشكاليات الدور المصري في منطقة الخليج وهو ما يستوجب للجانب المصري القيام بتوجيه هذا الادراك دون اسفزاز الدول الخليجية، على الرغم من مؤشرات توحي بأن هناك استفزازا من جانب بعض دول الخليج لمصر في بعض الاحيان . [٢]

ثالثا / التحديات على الصعيد الاقليمي:

ان الاهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، كما هو معلوم، جعلها محط انظار وتنافس القوى الاقليمية والدولية، فضلا عن القوى والجماعات الفاعلة من غير الدول، مما جعلها عرضه للتهديدات والاخطار المزعزعه لامنها واستقرارها سواء داخليا او

[١] - خالد صلاح رئيس تحرير جريدة اليوم السابع في حوار شامل عن " تحديات صناعة الاعلام في المنطقة" عبر التلفزيون السعودي،منشور عل الموقع الالكتروني لصحيفة صوت الامة المصرية،٢٦ تشرين الاول (٢٠١٩)،على الرابط www.soutalomma.com .

[٢] - ظهرت بوادر ازمة بين الكويت ومصر على خلفية اعلان نشره الصندوق الكويتي للتنمية في عدة صحف مصرية تناول فيه مسابقة تتضمن جوائز للاجابة عن اسئلة تتعلق بقيمة المساعدات المادية التي قدمتها الكويت لمصر،ومن ما يصير الدهشة ان المسابقة لم تتضمن الا قيمة المساعدات الكويتية لمصر رغم ان مجالات عمل الصندوق الكويتي متعددة،وعليه فقد اعتبرت بغض القوى السياسية المصرية هذه المسابقة اهانة بالغة وطالبت بتبني حملة مضادة تقترح مسابقة عن مساهمة المصريين في بناء الكويت وتحريرها عبر مجموعة من الاسئلة تضمن بعضها كم عدد المدرسين المصريين الذين ساهمو في محو امية الشعب الكويتي قبل اكتشاف النفط ؟ وكم عدد الجنود المصريين الذين ساهمو في تحرير الكويت ؟ لمزيد من التفصيل انظر : القاهرة : نحو ازمة مع الكويت بسبب عرض جوائز عن المساعدات لمصر،صحيفة الحياة اللندنية،٣ كانون الثاني ٢٠٠٤،وانظر ايضا : اهانة كويتية لمصر،صحيفة الوفد،القاهرة،٢ كانون الثاني ٢٠٠٤،ولمزيد من التفصيل عن موضوع العامل النفسي للذهن الخليجي بشكل خاص والذهن العربي بشكل عام انظر : جمال عبد الجواد، "الابعاد النفسية في العلاقات العربية - العربية "،قضايا استراتيجية،المركز العربي للدراسات الاستراتيجية،القاهرة،العدد ٨،اذار (١٩٩٧) .

خارجيا، الامر الذي وضع استعادة او تجديد مصر لدورها في المنطقة امام تحد كبير ومؤثر في ادائها وسلوكه، وابرز هذه التحديات على الصعيد الاقليمي:

١- **البيئة الاقليمية المضطربة:** فالمتغيرات الدراماتيكية الاقليمية والدولية افرزت صراعات وحروب ومن ثم كان لها تداعيات وتأثير لازمات على المنطقة، مما جعلها في اضطراب دائم لاسيما تلك التي رافقت التحولات الديمقراطية وما افرزته من حراك اجتماعي، ومتغيرات سياسة واقتصادية واجتماعية على اثرها، وهذا برمته شكل تحديا كبيرا ليس فقط امام الدور المصري، وانما امام الامن القومي العربي ومن ثم الامن القومي الخليجي. [١]

٢- **صعود العامل الايراني:** وفق المنظور الايراني فأن الدور المصري الاقليمي الاساسي يقع في العالم العربي وافريقيا، في حين ان مجال ايران الاقليمي يقع في الخليج العربي، اذن فالسلوك التنافسي متداخل، فلا تستطيع مصر ان تبرز دورها في منطقة الخليج العربي دون اخذها في الاعتبار الدور الايراني، لاسيما ان ايران تمتلك تصورا شاملا لمسألة امن الخليج وحالة المنطقة برمتها الامر الذي يستدعي اجراء تفاوضات مع قوى دولية كالولايات المتحدة الامريكية . [٢]

كما ان وعلى وجه الخصوص تبقى مسألة الملف النووي الايراني هي الاهم، ففي حال عدم التوصل الى تسوية سياسية لتلك الازمة ستكون هناك تداعيات سلبية على امن واستقرار منطقة الخليج فامتلاك ايران للسلاح النووي قد يغريها للقيام بدور الدولة الاقليمية التي تحاول الهيمنة على ما حولها والتأثير فيه، بما يحقق ما تعده مصلحة حيوية لها ولا سيما في مجال السيطرة على مياه الخليج ومنافذه البحرية وهو ما قد

---

[١] - انظر : ماجد هديب،" استشراف مستقبل الخليج العربي في ظل التحديات المفروضة والمتغيرات العربية والدولية "،دراسات بحثية خليجية،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية،القاهرة،٢٥ كانون الثاني (٢٠١٨)،وانظر ايضا : احمد القدرة،" البيئة الاقليمية وتحديات الامن القومي الخليجي "،تقرير منشور على الرابط www.sasapost.com،٢٩ كانون الثاني (٢٠١٧).

[٢] - لمزيد من التفصيل انظر : محمد عبد السلام،" هل هناك حرب باردة بين العرب وايران ؟ "،ملف الاهرام الاستراتيجي،العدد ١٤٣،تشرين الثاني (٢٠٠٦)،ص١٢١-١٢٢ .

يخلق مشكلة او ازمة تضاف الى ازمات المنطقة الجيوسياسية عبر استعراض ايران لقوتها بصورة قد تؤثر على المكانة المصرية في منطقة الخليج . [١]

٣- تنامي الدور التركي في منطقة الخليج العربي: في المنظور العام برزت تركيا قوة اقليمية محورية فاعلة في محيطها الاقليمي وذلك عن طريق تطوير علاقاتها الثنائية مع دول منطقة الشرق الاوسط ومن بينها دول الخليج العربي والتي عدت احدى الدوائر المهمة في سياسة تركيا الخارجية،ويمكن القول ان العامل الاقتصادي كان له الاولوية في العلاقات بين الجانبين والذي دفع في تطورها بشكل ملحوظ في السنوات الاخيرة [٢]

كماهدف الدور التركي من خلال الحوار الاستراتيجي مع دول منطقة الخليج العربي الى بناء صرح امني سياسي انمائي اقليمي منفتح لتبني لغة الحوار كحل للمشاكل والنزاعات الاقليمية بعيدا عن الدور الغربي والوساطة العالمية.[٣]

ان تركيا كقوة اقليمية صاعدة ودورها المتنامي والملحوظ في منطقة الشرق الاوسط وخاصة منذ وصول حزب العدالة والتنمية للحكم والذي اصبح اكثر وضوحا وتأثيرا بعد ما احدثته ثورات الربيع العربي من متغيرات ايديولوجية وسياسية في المنطقة، اصبحت في حالة من التنافس مع اي دور متصاعد في المنطقة وذلك لفرض مشروعها وتطلعاتها الاقليمية، ومن ثم وبالتوازي مع الدور الايراني المتنامي والملحوظ في منطقة الشرق الاوسط وخاصة في منطقة الخليج اصبحت تركيا ودورها تشكل تحد ليس بالسهل لأي دور قد تؤديه مصر في منطقة الخليج العربي او منطقة الشرق الاوسط بشكل عام، الامر الذي دفع مصر الى الاصطفاف بجانب المملكة العربية السعودية في اي تحالف سياسي او عسكري تشكلة في المنطقة مثل ما حدث في التحالف

---

[١] - هالة احمد الحسيني،" الخطاب الصحفي في العلاقات المصرية الايرانية "،في مقابلة مع الدكتور محمد السعيد ادريس رئيس تحرير مجلة مختارات ايرانية في مؤسسة الاهرام،العربي للنشر والتوزيع،القاهرة،(٢٠١٦)، ص٨٠-٨١ .

[٢] - مدحت ايوب،" البعد الاقتصادي في العلاقات الخليجية - التركية "،مجلة شؤون خليجية،الرياض،العدد ٦١،ربيع (٢٠١٠).

[٣] - لمزيد من التفصيل انظر : " الحوارات الاستراتيجية مع الدول والمجموعات الاقليمية "،الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي،١١ كانون الثاني (٢٠١٥)،منشور على الرابط www.gcc_sh.org.

العسكري العربي للتصدي للانقلاب الحوثي في اليمن او التحالف الاسلامي للتصدي لخطر الجماعات والنتظيمات الارهابية . [١]

بعد هذا الاستعراض لاهم التحديات التي تواجه عملية تجديد الدور المصري في منطقة الخليج العربي سواء على الصعيد الداخلي والخليجي والاقليمي، تبرز هناك قضيتان على جانب كبير من الاهمية تواجه الدور المصري في المنطقة **الاولى**، ليست بالقديمة انما هي وليدة تأثير المتغيرات السياسية التي عصفت بمطقة الشرق الاوسط والتي اثرت بشكل مباشر وعميق في استقرار المنطقة وجعلها عرضة لمتغيرات دراماتيكية انتجت تظيمات ارهابية لعل ابرزها كان تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام " داعش " .

حيث ان ظهور هذا التنظيم في سوريا والعراق فضلا عن ليبيا كان له دور مؤثر على الاستقرار في مصر،ما أثر بدوره على قيام مصر بدور فعال على المستوى الاقليمي وجزء منه دورها في منطقة الخليج العربي، اذ جعل دورها يقتصر على حماية حدودها وامنها الداخلي من هذه الجماعات الارهابية ومن ثم استنزاف وانهاك القوات المسلحة المصرية في محاربتها، وبطبيعة الحال فأن ذلك يؤثر على الامن القومي المصري، فضلا عن دخولها في تحالف مع السعودية للحفاظ على النظام اليمني، فضلا عن القضايا الداخلية المتأثرة من وجود تنظم جيش الاسلام في غزة التابع لحركة حماس ودوره في نشر الفكر الجهادي في سيناء، مما قد يجعل ممارستها لدورها محدودا . [٢]

اما **القضية الثانية**، فأنها تدور حول المعونات والمساعدات الامريكية ومدى تأثيرها في الدور المصري في منطقة الشرق الاوسط بشكل عام، فقد شكلت هذة المعونات جزءا مهما في تنمية الاقتصاد المصري، فضلا عن تطوير قدرات القوات

---

[١] - انظر : احمد القدرة،مصدر سبق ذكره .

[٢] - محمود جبر،" البحث عن المكانة : اشكالية الدور الخارجي المصري "،المركز العربي للبحوث والدراسات،القاهرة،٧ ايار (٢٠١٦)،متاح على الرابط www.acrseg.org،وانظر ايضا : عمرو عبد السميع واخرون،" الحوار الحدودي والامن القومي المصري "،المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط،القاهرة،١٤ نيسان (٢٠١٦)، متاح على الرابط www.ncmes.org .

المسلحة المصرية، خاصة في مجال الاسلحة بما يخدم المصالح الامريكية في منطقة الشرق الاوسط سواء في مسألة الحرب على الارهاب ومواجهة الفكر المتطرف، او في مساعي تحقيق السلام في الشرق الاوسط والحفاظ على اتفاقيات السلام مع اسرائيل، هذا وفضلا عن تعاون البلدين في المجالات الاقتصادية والتجارية.

الا ان قرار الادارة الامريكية برئاسة دونالد ترامب في ٣ مايو ٢٠١٧ بتخفيض الشق الاقتصادي وتأجيل صرف بعض مكونات الشق العسكري وتخفيض البعض منها في ما يخص مجال التسليح، اثر بطبيعة الحال في حجم وطبيعة التحديات الاقتصادية والامنية التي تواجه الشعب المصري والحكومة المصرية، ومن ثم فأن هذا القرار قد يكون له دور في التأثير على قيام مصر بدورها، وان كان في حده الادنى، او من الممكن ان يؤثر على دور مصر مستقبلا في منطقة الشرق الاوسط بشكل عام .[١]

الخاتمة

هناك جدل مستمر حول مسألة الدور الاقليمي المصري في الدائرة الخليجية من المنطقة العربية، هذا الجدل برز ويبرز مع بروز أدوار اقليمية خليجية ومن خلال جملة من القضايا يمكن استخلاصها من جملة ماسبق من المحاور المتعددة وعلى النحو التالي :

– ان المقصود بالدور الاقليمي لمصر لايعني كما كان سائدا في المراحل السابقة من صراع زعامات وطرح شعارات، وانما اصبح عليه ان يأخذ بعين الاعتبار المصالح الحيوية لمصر في منطقة الخليج العربي بما يحقق القدرة على احداث التأثير من خلال امتلاك مصر لادوات جديدة والتي ينتج عنها المحافظة على المصالح الوطنية المصرية القائمة وتأمينها من التهديدات الموجهة اليها مستقبلا .

[١]- لمزيد من التفصيل انظر: السفير بلال المصري،" المعونة الامريكية لمصر : مرحلة الغزل العنيف "،الدراسات البحثية،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية و السياسية،القاهرة،١٣ ايلول (٢٠١٧)،وانظر ايضا : محمد السيد علي واخرون،" مصر وامريكا : شراكة رغم ازمة المعونة "،٢٧ اب (٢٠١٧)،متاح على الموقع الالكتروني لصحيفة المصري اليوم على الرابط www.almasryalyoum.com.

– ان محددات الدور المصري في منطقة الخليج ليست ثابتة وانما تخضع لمتغيرات الظروف والاوضاع الاقليمية والدولية، وهو مايفسر ان الدور المصري يمكن ان يستمر ولكن برؤى و أدوات مختلفة .

– بشكل عام هناك ادوارا ترتبط بالمجتمعات اكثر من ارتباطها بالدول مثل الدور الثقافي والدور الاجتماعي، فالفن بكل اشكاله يرتبط بالشعوب اكثر من ارتباطه بالدول، وكذلك مساهمات اصحاب الكفاءة والخبرة كله يصب في مجال البناء والتنمية، وهذا راسخ في الذهن الخليجي وماقام به المصريون من هذه المساهمات، وهو يعود بالمنفعة على الجانبين .

– ان عوائد الدور المصري في منطقة الخليج العربي واحدا من شرايين الحياة لموارد الدولة وكذلك دخل الاسرة المصرية، فمنطقة الخليج تضم اكبر تجمع للمصريين المغتربين في الخارج، وهو مايمثل اهمية كبيرة سواء للدولة او المجتمع .

– ان ما تميزت به منطقة الخليج العربي من سمات استراتيجية، سواء على صعيد الجغرافيا، والاحتياطات النفطية، وفائض الاموال، والاستثمارات، والعلاقات التجارية الواسعة، يدفع الى مايسمى بتقاسم او تكامل الادوار فيها، وبالتالي فانه ليس هناك دورا مصريا فقط في منطقة الخليج وانما هناك ادوار اخرى بالنسبة الى بقية دول الخليج، كالدور السعودي، والدور القطري، والدور الاماراتي، بل وامتدت ادوار بعض دول الخليج الى خارج الدائر الخليجية والعربية والاقليمية .

– على الرغم من وجود ادوار متعددة سواء لدول الخليج العربي او لدول اقليمية لها مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، الا ان الدور المصري يبقى محوريا ولا يمكن تجاوزه بأي حال من الاحوال .

– ان ما تمارسه مصر في المحيط الخليجي، في الفترة الحالية، هو محاولة لتجديد دورها وليس احياء له، وهو مايتطلب تغليب المصالح الوطنية وفق ماتفرضه التطورات الراهنة التي تمر بها المنطقة والعالم .

– اخيرا، يبقى هاجس التحدي ملازما للدور المصري في منطقة الخليج العربي، خاصة في السنوات الاخيرة وما شهدته من تطورات دراماتيكية اجتاحت المنطقة، من

خلال تصاعد العامل الايراني في المحيط الخليجي، وشروع ايران في برنامجها النووي من جهة، وبروز وتنامي الدور التركي، وخاصة الاقتصادي و الاستثماري في منطقة الخليج العربي من جهة اخرى .

ان استعراض السطور السابقة يشير الى مدى العلاقة بين الدور المصري المتغير، والواقع الخليجي المتغير .

المصادر

اولاً : المصادر العربية

الكتب

1 جميل مطر ، " النظام الاقليمي العربي " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الاولى، ١٩٧٩ .

2. محمد سيد سليم، " تحليل السياسة الخارجية" ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٨.

3. احمد يوسف احمد ، " سياسة مصر الخارجية في عالم متغير" ، اعمال المؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، ١٩٩٠ .

4. محمد السعيد ادريس، " مصر واي ارن والامن الاقليمي في الخليج العربي " ، مركز البحوث والدارسات السياسية ، القاهرة ، الطبعة الثانية، ٢٠١٠ .

5. مصطفى الفقي، " مستقبل الدور الاقليمي لمصر في ظل التحديات الراهنة " المركز الدولي للبحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .

6. حسن ابو طالب ، " عروبة مصر بين التاريخ والسياسة " مكتبة الاسرة ، القاهرة ، ٢٠٠٤.

7. نادر فرجاني ، "سعيا وارء الرزق : دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الاقطار العربية " ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨.

الرسائل والاطاريح

محمد فائز فرحات، " الاقليمية الجديدة وتطبيقاتها : د ارسة حالة الايك وتجمع المحيط الهندي" ، رسالة ماجستير اجيزت بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية غير منشورة ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١ .

المجلات الدوريات

1. محمد سعد ابو عامود، " الرؤى الامريكية لدور مصر الاقليمي" ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام ، القاهرة ، العدد ١٥٨ ، تشرين اول ١٩٩٨.

2. ايمان رجب، " الدور الاقليمي : مفاهيم الاسس العلمية للمعرفة " ، ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، القاهرة ، العدد ٥٤ ، حزيران ٢٠٠٩.

3. منير بدوي، " الدور الاقليمي لمصر : اشكالية المصالح اولا " ، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة ، ٢٠٠٣ .

4. عبد المنعم المشاط، " الدور الاقليمي لمصر في الشرق الاو سط " ، مركز البحوث والدارسات السياسية، القاهرة ، ٢٠٠٩ .

5. احمد حسن الرشيدي، " احياء النظام الاقليمي العربي " ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة، ٢٠٠١.
6. محمد عز العرب، " الى اين وصلت مشكلات الديموغرافيا في دول الخليج العربي؟ " ، ملف الاهرام الاستراتيجي ، العدد ١٣٧ ، تموز ٢٠١٥ .
7. محمد السعيد ادريس، " الامن في الخليج وتاثيره على الامن القومي العربي " ، المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط ، القاهرة ، تموز ٢٠٠٩.
8. اقتصاديات تحويلات العاملين في الخارج ، النشرة الاقتصادية الصادرة عن البنك الاهلي المصري ، العدد الاول ، المجلد الستون ، ٢٠٠٧.
9. محمد كمال ، " علاقة مصر بدول مجلس التعاون الخليجي : دراسة حالة المملكة العربية السعودية " ، نوافذ الباحثين ، المركز الديمقراطي العربي ، ٢٧ نيسان ٢٠١٥.
10. شيرين محمد، " علاقة مصر بدول مجلس التعاون الخليجي " ، مركز الخليج لسياسات التنمية ، الكويت ، ٢٧ ايا ر ٢٠١٥.
11. يسري عزباوي ، " ازمة عمل الفنانين العرب في مصر " ، تقرير القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد ٢٠ ، ٢٥ ايار ٢٠١٧ .
12. احمد مبارك سالم ، " كثافة العمالة الواحدة في دول مجلس التعاون واثرها في سياسات التوطين " ، رؤى استراتيجية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، نيسان ٢٠١٤.
13. جمال عبد الجواد، "الابعاد النفسية في العلاقات العربية - العربي ة " ، قضايا استراتيجية ، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، العدد ٨ ، اذار ١٩٩٧ .
14. ماجد هديب، " استشراف مستقبل الخليج العربي في ظل التحديات المفروضة والمتغي ارت العربية والدولية " ، دراسات بحثية خليجية ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، القاهرة، ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٨.
15. محمد عبد السلام، " هل هناك حرب باردة بين العرب وايران ؟ " ، ملف الاهرام الاستراتيجي ، العدد ١٤٣ ، تشرين الثاني ٢٠٠٦.
16. مدحت ايوب، " البعد الاقتصادي في العلاقات الخليجية - التركية " ، مجلة شؤون خليجية ، الرياض ، العدد ٦١ ، ربيع ٢٠١٠ .

المواقع الالكترونية

1. للهيئة العامة للاستعلامات المصرية ، . www.sis.gov.eg
2. موقع الجزيرة نت ، www.aljazeera.net
3. الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي . www.gcc_sh.org ,
4. المركز العربي للبحوث والدراسات www.acrseg.org ,
5. المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط www.ncmes.org ,
6. صحيفة المصري اليوم ، www.almasryalyoum.com
7. صحيفة صوت الامة المصرية. www.soutalomma.com
8. صحيفة العربي الجديد . www.alaraby.co.uk ,

الصحف

1. صحيفة الجمهورية.
2. صحيفة نهضة مصر .
3. صحيفة الاهرام.
4. صحيفة اليوم السابع.
5. صحيفة الحياة اللندنية.
6. صحيفة الوفد .
7. صحيفة الأسبوع.

ثانياً : المصادر الأجنبية

1. K.Holsti , " National role conception in the study of foreign policy" , International Studies Quarterly , 1970.
2. Glenn Chafat , H.Abramson , and S.Grillot , "Role theory and foreign policy : Belarussian and Ukrainian compliance with the Nuclear Non-proliferation Regime" , Political Psychology , December 1996.
3. International Encyclopedia of the social science.
4. Karin E Young , " The Gulfs Entanglement in Egypt " , Arab Gulf States Institute in Washington , 25 Augst 2016 .

kirkuk university - college of law and political sciences